

لا يودي عن البعض يقدم نفسه ويقدم زوجته على الاقارب ومن الاقارب له  
الصغير ثم الاب ثم الام ثم ولدته الكبير كذا في المحرر لا يجب عليه لزوجته وولده الكبير  
ولو ادى عنها جاز استخانا ولو غيرهما ولا يجب عليه لاجل طهه العتيق بل يجب  
ماله اى من مال الطفال ومن شجره من مال الاب كما اذا كان فقرا حتى لو ادى الاب  
من مال الطفال يمين ولا لاجل مكاتبه وجده للنجارة خلا فالث فعي ره قيمه  
ولا لاجل جسد الابن الا بعد تحووه فاذا اعد يودي الفطر لما مضى والا  
ظهر عن النسي في ره على في الحرانه يجب ان يصح الفطرة في الحال ولا  
يجز النسي في ره عوده ولا لاجل عند متبرك خلا فالث فعي ره ومن يفتقره  
حقا لفطرة على الشركه بينه وبين مولاه عند عدم المهياية اما عند ما اذا  
وجد وقت الفطرة في نوبه اذها فعي اختصاص الفطره وجهان كذا في الوسيط  
وفي الخلاصة جاريين رجلين جازت بولده فادعياه او ادعيا لقيطا فعي كل  
منها فطرة كما في عند ابى يوسف ره وعليها فطرة واحدة عند محمد ره وان كان  
احدهما ميتا او معيبرا فالاخر فطرة فاخذ عندهما وكذا لا يجب اذا كان العبد  
المشرك عند جلا فالهما عندهما مح على كل شريك فطرة ما جف من رؤس العبد  
دون الابعاض فعي محمد بن اوثان يجب على كل من الشركه فطرة عند وفه  
الاربعه او اثنته فطرة عند بن وعلى هذا القياس وقيل لا يجب ان ابا يوسف  
مع اني خففه ره في الاصل ان الطلاف ميني على ان القسمة مما دل عنده واقرار  
عند حيا ويجب الفطره بطول يوم الفطره بمواحد قولي الش فعي ره واجتمعا يجب  
بنوع الش في اليوم الاخر من رمضان فمن ولد ليله الفطره ففطرة عند بهم  
خلا فاله ومن مات فيها مح ففطره عنده خلا فالهم وجاز خلا فالسن بن زياد وكذا  
اى تقدم الفطرة على يوم الفطره مطلقا في الكفايه والهداية وهو الصحيح وبه قال

الام

الامام الحنفى ره وعنه خلف ابن ابى جبر بعد دخول رمضان في  
الظهير هو الصحيح وعليه الفتوى وهو اخير ر الامام الفففى وقيل يجوز  
في النصف الاخير من رمضان وقيل في العشر الاخير منه وقال الكوفي  
يجز التقديم بيوم او يومين ولا سقط الفطره ان اذ اداها ولو صار فقرا وعن  
الحسن رحمه انه سقط بمضي يوم الفطره **كتاب الصوم** هو في الفطرة  
الاسماك عن الطيم وقال ابو جبره كل ممسك عن طعام او كلام او سير  
فهو صائم وقيل ابن عباس رضي الله عنه بالعتق قوله به اني نذرت للرحمن  
صوما وفي الشرح ترك الاكل والشرب والوطئ القصد به من الصبح الصادق  
الى المغرب ترك كل اليسته من امله بان يكون مسلما طاهرا عن الخبث و  
والنفساء وبيع اداء الصوم رمضان نبي قبل نصف النهار والتمس  
كذا في الجامع الصغير وهو من الصبح الى المغرب ومنصف هو الضحوة الكبرى  
وفي المختصر القدي بنى بين الصبح الى الزوال وبنى فاصحان في الهداية  
الاول اصح ونس الكفايه هو الصحيح اذ لا بد من وجود اليسته في اكثر النهار  
فينبغي ان يكون قبل الضحوة ونس الخزانة انه لا خلاف في اول وقت اليسته  
وسو وقت من الغروب فلونوى رمضان قبل لم يصح اليسته وكذا في الخلاصة  
وقفاوى قاصحان واشترط الشافى التيمت في الصيام الواجب فبعض اصحابه  
لم يجوز اليسته الا في النصف الاخير من الليل وبعض جوزه في الليل مطلقا  
الا انه لو باشره فبجب التجديد ذكره المحبوس في جامعه وفي الوسيط انه لا يجب  
النصف الاخير ولا بطلان الاكل والجماع بعد ما في الحرانه الاصح وانه لا يجب التجديد  
اذا نام ثم تيقنه واسترط فرره البتت للمسافر والمريض يجوز صوم رمضان  
للصحيح المقيم بدون اليسته فاصحان ونسخه وبيع اداء يومه بقصوم اقل خلافا

Copyright © King Saud University